الجريدة
العدد 6217 / الخميس 9 أبريل 2026م / 21 شوال 1447هـ
economy@aljarida.com

الدينار الكويتي			1 KD
$	€	£	
3.242	2.768	2.405	

المؤشر الكويتي		
السوق العام	السوق الأول	السوق الرئيسي
8.651	9.256	7.920

تقرير اقتصادي

وقف مؤقت للحرب... لكن صدمة الإمدادات مستمرة

الكويت أمام تحديات متطلبات الاستجابة اللوجستية... بسرعة ومرونة

الحكومة أسست «الكويتية للتخزين» لتحقيق أغراض ضرورية... ولم تشغلها

يمكن الاستعانة بخدمات الشركات اللوجستية الخاصة مع ضمان حقوق الدولة

معظم التصريحات والبيانات العالمية تشير إلى اضطرابات خطيرة في سلاسل الإمدادات حتى مع توقف الحرب الإقليمية

مع أن الحرب الإقليمية في منطقة الخليج العربي قد توقفت مؤقتاً بعد إعلان الولايات المتحدة وإيران الموافقة على الدخول في هدنة لمدة أسبوعين تجري خلالها مفاوضات متعددة النقاط في باكستان، لكن من المبكر الحديث عن انتهاء الحرب تماماً، ناهيك عن تداعياتها الاقتصادية التي بالتأكيد ستمتد فترة أطول من الحرب نفسها.

فمع التأكيد على ضبابية المشهد في الإقليم وصعوبة بناء التنبؤات خصوصاً خلال الفترة القصيرة المقبلة فإنه لا يمكن تجاوز «أزمات النوايا والمصالح» بين طرفي الحرب مما يجعل اتفاق الهدنة هشّاً بدرجة كبيرة أو بتأجيج الطرف الثالث «الكيان الصهيوني» لكن ما هو أكثر يقيناً أن التداعيات الاقتصادية للحرب ستكون أطول أمداً حتى لو نجحت المفاوضات في وقف الحرب نهائياً.

فالمخاوف اليوم في الاقتصاد العالمي من حدوث صدمة إمدادات عنيفة تؤثر على مجمل الأنشطة التجارية المرتبطة بالنفط الخام ومنتجاته المكررة من مواد أولية وأسمدة وتكرير، التي هي أساس الصناعات الغذائية والدوائية في العالم، وصولاً إلى تنامي التحذيرات من آثار «صعبة» تؤثر سلباً على نمو الاقتصاد العالمي ورفع التضخم.

ما يعزز هذه الفرضية، أي مخاوف الصدمة في نطاق الإمدادات، هو الوضع الضبابي غير المحسوم تجاه مضيق هرمز، الذي قد يعطي إيران أفضلية في إدارته أو التحكم فيه، بعد أن كان قبل الحرب ممراً مائياً مفتوحاً إلى جانب تنامي مخاطر السلامة في منشآت النفط والطاقة الخليجية والتي تعرضت إلى اعتداءات إيرانية آثمة وتوقف عن التشغيل قد يجعل مدة إعادة الإنتاج إلى وضعه الطبيعي قبل الحرب بما بين 3 إلى 4 أشهر كما أعلنت الكويت أو 3 إلى 5 سنوات كما بينت قطر.

اضطرابات خطيرة

فخلال الأيام القليلة الماضية، برزت مجموعة تصريحات وبيانات تشير إلى اضطرابات خطيرة في سلاسل الإمدادات العالمية حتى لو توقفت الحرب الإقليمية في منطقة الخليج العربي، إذ عبَّرت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا عن مخاوف الحرب على الاقتصاد العالمي بالقول إنه «حتى لو توقفت الحرب اليوم، فسيكون لها أثر سلبي طويل الأمد على بقية العالم» فيما حذر الرئيس التنفيذي لبنك (جيه.بي مورغان) جيمي ديمون من أن الحرب في إيران يمكن أن تتسبب بصدمات لأسعار النفط والسلع الأولية؛ مما قد يؤدي إلى استمرار ارتفاع التضخم ودفع أسعار الفائدة إلى مستويات أعلى.

وقالت مديرة سلاسل الإمداد في البرنامج التابع للأمم المتحدة كورين فلايشر: «إنه الاضطراب الأكبر الذي نشهده منذ (كوفيد) وبدء الحرب في أوكرانيا»، فيما اعتبر رئيس البنك الدولي أجاي بانغا، أن الحرب ستؤدي إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وارتفاع التضخم بغض النظر عن سرعة انتهائها.

كما حذر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا) من أن إعادة تزويد أسواق الطيران بوقود الطائرات قد تستغرق عدة أشهر، حتى في حال إعادة فتح مضيق هرمز بسبب الاضطرابات التي لحقت بقدرات التكرير في منطقة الخليج.

اتفاق نادر

وفي اتفاق نادر بين منتجي النفط ومستهلكيه أصدرت مجموعة «أوبك بلس» بياناً هذا الأسبوع جاء فيه أن «الهجمات الإيرانية على منشآت الطاقة الخليجية مكلف وأن إصلاحها سيستغرق وقتاً طويلاً؛ مما يؤثر على الإمدادات»، كذلك عبر المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية فاتح بيرول من مخاوف حدوث «أبريل أسود» يشكل صدمة لأسعار النفط والغاز المواد الغذائية ويسارع معدلات التضخم.

أرقام ومواد

على صعيد الأرقام، نجد أن أسعار المواد الغذائية طبقاً لبيانات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «فاو» ارتفعت خلال شهر الحرب الأول، أي مارس الماضي، بواقع 2.4% كأعلى نمو شهري منذ اشتعال الحرب الروسية - الأوكرانية، مدعوماً بصعود المواد الأساسية كالحبوب والزيوت والسكر واللحوم، كما نمت أسعار المواد الأولية اللازمة لصناعة الأدوية، كالمواد البتروكيماوية إلى 50 في المئة.

كل ما سبق مع البيانات المتلاحقة منذ يوم الحرب الأول، التي تشير إلى حدوث ارتفاعات جوهرية في الشحن والتأمين والوقود مقارنة بفترة ما قبل الحرب تبين أن العالم والمنطقة الخليجية تحديداً على موعد مع «صدمة إمدادات لوجستية» حتى مع توقف الحرب.

ماذا عن الكويت؟

ما يهمنا في الكويت، التي تعتمد على صادرات النفط بـ 90 في المئة من ميزانيتها، التي تمر كاملة عبر مضيق هرمز ويشكل النقل البحري ما لا يقل عن 70 في المئة من وارداتها، هو مدى الاستجابة اللوجستية لتحدي ومصاعب الإمدادات.

فعلى صعيد بيع خام النفط أو منتجاته البترولية، فلا خيار متاحاً على المديين القصير أو المتوسط سوى إعادة فتح مضيق هرمز وضمان سلامة العمليات البحرية في الخليج، مع أفضلية نسبية نظراً إلى الآثار المحدودة - حتى الآن - للاعتداءات الإيرانية على منشآت النفط والمصافي الكويتية، بالتوازي مع تقييم مؤسسة البترول لعملية إعادة الإنتاج بالطاقة التصديرية الاعتيادية خلال 3 إلى 4 أشهر من توقف الحرب... مع توقع سعر نفط مرتفع نسبياً وفقاً لدرجة المخاطر في المنطق أو حجم الإنتاج العالمي أو حتى رغبة المستهلكين في إعادة ملء خزانات الاحتياطيات الاستراتيجية.

«الكويتية للتخزين»

في الجانب المقابل، هناك امتحان المرونة في التعاطي مع تحديات الاستيراد، لا سيما التي تعتمد عليها الكويت بشكل شبه كامل، كالاحتياجات الغذائية أو الدوائية، ناهيك عن الاستهلاكية؛ وهو ما يتطلب استجابة لوجستية عالية ومحترفة، وقد كان لافتاً في شهر 9 من عام 2023 أن الهيئة العامة للاستثمار أسست الشركة الكويتية للتخزين برأسمال 50 مليون دينار تكاد تكون أغراضها مطابقة لكل احتياجات البلاد اللوجستية مثل (التخزين المتطور-مخازن الأدوية والمستلزمات الطبية -الخدمات الجمركية-نقل المواشي، السيارات، الأغذية - التبريد - مستودعات - صوامع - النقل - الشحن - المناولة -والخدمات الارضية للطيران) غير أن هذه الشركة، ولأسباب غير معلومة، لم تبدأ أعمالها ولا نشاطها التشغيلي.

البدائل اللوجستية

هذا الوضع يفتح المجال للحديث عن البدائل اللوجستية المتاحة أمام الكويت لتخفيف صدمة الإمدادات الخاصة، خصوصاً في ظل عدم تشغيل الشركة الحكومية، إذ يكون أمامنا خيار الاستعانة بالشركات اللوجستية الخاصة - التي تساهم الدولة في بعضها - لوضع خطة تقلل من مصاعب الإمدادات في السلع التي تحتاجها البلاد والمستهلكون وتعمل على خفض التكاليف وضمان أعلى درجة متاحة من انسياب وتدفق البضائع إلى السوق المحلي، مع تكليفها برفع جودة إدارة المخزونات الاستراتيجية من الغذاء والدواء لضمان الاستفادة منها لأطول فترة ممكنة.

الخدمة والحقوق

بالطبع ثمة من سيتساءل: كيف يمكن أن تتعامل الدولة مع شركات خاصة بعضها عليها قضايا وغرامات ومخالفات؟

في الحقيقة، يجب فصل الخدمة عن الحقوق، فمثلاً شركة بوينغ العملاقة في الولايات المتحدة تواجه العديد من القضايا الجزائية والغرامات ومع ذلك هي أحد أكبر مصنعي أنظمة الدفاع الجوي للجيش الأميركي، وأيضاً شركة أماوزن تعرضت لغرامات عديدة بمليارات الدولارات من الاتحاد الأوروبي وهي ذاتها من أكبر مورّدي المنتجات في القارة الأوروبية، بالتالي لا تعارض بين تعامل الدولة مع شركات تمتلك الخبرة والمعرفة والكفاءة في وقت حرج دولياً وإقليمياً ومحلياً بالتوازي مع حفظ حقوق الدولة كاملة.

بيروقراطية ومرونة

كذلك من المهم أن تتوافق عملية رفع الاستجابة اللوجستية مع تخفيف مستويات البيروقراطية الحكومية، لاسيما تلك المتعلقة بعمليات الشراء المتاحة من الخارج وترسية المناقصات الضرورية مع التأكيد على أهمية عدم الإخلال بكفاءة الجهات الرقابية، خصوصاً ديوان المحاسبة الذي يمكن أن يمارس دوره بشكل كامل وشفاف من خلال الرقابة اللاحقة على التعاقدات ذات العلاقة، مثلاً بالأمن الغذائي أو الدوائي... فضلاً عن رفع مستويات المرونة لدى المصانع المحلية في زيادة إنتاجها من السلع المطلوبة محلياً أو تحويل مسارات إنتاجها إلى سلع مطلوبة.

الاستجابة اللوجستية

لا شك أن الظرف الإقليمي صعب، والخوف أن تمتد التداعيات الاقتصادية والتجارية إلى ما بعد انتهاء الحرب، وقد تتعقد الأمور في المشهد الإقليمي أكثر من الوضع الحالي، وفي كل الأحوال فإن الاستجابة اللوجستية هي التحدي الأكبر في الوقت الحالي، لتخفيف صدمات الإمدادات التي تمس سلعاً أساسية تصعب الحياة من دونها.

من المهم تخفيف البيروقراطية في عمليات الشراء مع عدم الإخلال بكفاءة الجهات الرقابية

ضرورة رفع مستويات المرونة لدى المصانع المحلية في زيادة إنتاجها من السلع المهمة

محمد البغلي
albaghli74@gmail.com

البورصة تستعيد زخمها وتكسب 903 ملايين دينار

● السيولة المتداولة قفزت 104% لتبلغ 115 مليون دينار

● ارتفاع أسعار 110 أسهم من أصل 131 تم تداولها

سند الشمري

مع إعلان كل من الولايات المتحدة الأميركية وإيران وقف الحرب مدة أسبوعين والاتجاه إلى فتح باب المفاوضات خلال الفترة المقبلة لإنهاء الخلاف وإحلال السلام في المنطقة، انعكست هذه التطورات بشكل إيجابي على أداء أسواق المنطقة لاسيما بورصة الكويت.

وأنهت البورصة تعاملاتها ليوم الأربعاء على ارتفاعات كبيرة لمؤشراتها، بدعم من عمليات شراء نشطة شملت أغلبية الأسهم المدرجة، بمختلف قطاعات السوق، ما انعكس على ثقة المتعاملين وحسَّن من اتجاهات السوق عموماً.

وشارفت القيمة السوقية لبورصة الكويت على مستوى 52 مليار دينار، بعد أن حققت مكاسب بقيمة 903 ملايين دينار، لتستقر عند مستوى 51.82 ملياراً، مقارنة مع 50.92 ملياراً، في ختام جلسة الثلاثاء، أي بارتفاع بنسبة 1.77 في المئة.

وقفزت السيولة المتداولة بنسبة 104 في المئة، لتصل إلى نحو 115 مليون دينار مقارنة مع 56.4 مليوناً في جلسة الثلاثاء ما يشير إلى دخول سيولة قوية تعكس ثقة نسبية في السوق.

واستحوذ السوق الأول على الحصة الأكبر من تلك السيولة بنسبة 74 في المئة، فيما استحوذ السوق الرئيسي على الحصة المتبقية البالغة نسبتها 26 في المئة، حيث شهدت العديد من الأسهم القيادية إقبالاً شرائياً ملحوظاً.

وسجلت الجلسة ارتفاعاً في أغلبية الأسهم إذ تم تداول نحو 131 سهماً ارتفع منها 110 أسهم مقابل تراجع 14 سهماً فقط واستقرار 7 أسهم دون تغيير، حيث شهدت مجموعة من الأسهم ارتفاعات لافتة مدعومة بعمليات شراء انتقائية بعد موجات تراجع سابقة ما وفر فرصاً جذابة للمتعاملين لإعادة بناء مراكزهم.

وتصدر سهما التجارية والمشتركة قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً في السوق الأول بنسبة تجاوزت 5 في المئة لكل منهما فيما جاء سهم اكتتاب في صدارة الأسهم الأكثر ارتفاعاً على مستوى السوق محققاً مكاسب تجاوزت 14 في المئة تلاه سهم امتيازات بارتفاعات تجاوزت 13 في المئة.

وارتفعت جميع المؤشرات الوزنية لقطاعات في السوق دون استثناء، بقيادة قطاع التكنولوجيا بنسبة 3.67 في المئة، بالإضافة إلى قطاع المنافع بـ 2.9 في المئة، والرعاية الصحية بـ 2.6 في المئة.

وفي تفاصيل أداء المؤشرات، فقد حقق مؤشر السوق العام ارتفاعات بنحو 150.22 نقطة، بما يعادل 1.77 في المئة، ليصل إلى مستوى 8.651 نقطة، إذ تم تداول كمية عدد 469.2 مليون سهم، تمت عبر 26.336 صفقة.

وكسب مؤشر السوق الأول نحو 156.02 نقطة، بواقع 1.71 في المئة، ليبلغ مستوى 9.256 نقطة، بسيولة قيمتها 85.2 مليون دينار، وبأحجام 227.7 مليون سهم، تمت عبر 12.786 صفقة.

وارتفع المؤشر الرئيسي بنحو 159.57 نقطة، بما نسبته 2.06 في المئة، ليغلق عند مستوى 7.920 نقطة بقيمة متداولة بلغت 29.8 مليون دينار، وبكمية تداول 241.5 مليون سهم، تمت من خلال 13.550 صفقة.

وعن الأسهم الأكثر تداولاً من حيث القيمة، حلَّ سهم بيتك أولاً بقيمة 17.1 مليون دينار، ليستقر على سعر 830 فلساً، تلاه جي إف إتش بـ 11.5 مليون دينار، ليبلغ سعر 178 فلساً، ومن ثم الوطني بـ 9.5 ملايين، ليرتفع إلى سعر 902 فلس، وإيفا فنادق بـ 7.1 ملايين، ليبلغ سعر 860 فلساً، وخامساً تنظيف بـ 6.6 ملايين دينار، ليغلق على سعر 163 فلساً.

وتصدر سهم اكتتاب قائمة الأسهم الأكثر ارتفاعاً، بنسبة 14.09 في المئة، بتداول 40.7 مليون سهم، ليصل إلى سعر 34 فلساً، تلاه امتيازات بـ 13.33 في المئة، بكمية أسهم متداولة 13.5 ألف سهم، ليصل إلى سعر 357 فلساً، ومن ثم ديجتس بـ 9.93 في المئة، بتداول 685 ألف سهم، ليبلغ سعر 1.428 دينار، ومنازل بـ 9.73 في المئة، بتداول 24.2 مليون سهم، ليغلق على سعر 44 فلساً، وخامساً كفيك بنسبة 9.6 في المئة، بتداول 616.3 ألف سهم، ليبلغ سعر 137 فلساً.

على الجانب الآخر، سجل سهم فنادق انخفاضاً بنسبة 14.89 في المئة ليتصدر قائمة الأسهم الأكثر تراجعاً، بتداول 273 ألف سهم، ليصل إلى سعر 200 فلس، تلاه وربة كبيتل بـ 2.33 في المئة، وبتداول 101.4 ألف سهم، لينخفض إلى سعر 586 فلساً، ومن ثم تسهيلات بـ 2.03 في المئة، بتداول نحو 28.6 ألف سهم، لينخفض إلى سعر 289 فلساً، والمعامل بـ 1.23 في المئة، بتداول 88 ألف سهم، ليغلق على سعر 320 فلساً، وخامساً المواشي، بنسبة 1.04 في المئة، وبتداول نحو 630.5 ألف سهم، ليغلق على سعر 94.9 فلساً.

أخبار الشركات

«كميفك» تعيّن إبراهيم القرنه رئيساً تنفيذياً للشركة

أفادت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي (كميفك) بأنه قد تم تعيين إبراهيم علي القرنه بمنصب الرئيس التنفيذي للشركة اعتباراً من 8 أبريل 2026 بعد الحصول على موافقة هيئة أسواق المال.

«أعيان ع»: حل وتصفية «زميلة» رأسمالها 17.5 مليون دينار

ذكرت شركة أعيان العقارية أن الجمعية العامة للشركاء بشركة الحدائق العقارية وهي شركة زميلة انعقدت واتخذت قرار حل وتصفية الشركة. وأشارت إلى أن مساهمة شركة أعيان العقارية تبلغ 25% من رأسمال شركة الحدائق العقارية البالغ 17.5 مليون دينار. ونوهت إلى أنه لا يوجد أثر مالي في الوقت الحالي وسوف يتم الإعلان لاحقاً عن أي أثر جوهري بهذا الخصوص بناءً على نتائج إجراءات التصفية.

«سفن»: أقل الأسعار بمناقصة مع «البترول» بـ 11.9 مليون دينار

ذكرت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن أنها حازت أقل الأسعار لمناقصة مشروع تنفيذ أعمال التجديد شديدة الأهمية للجزيرة الصناعية في مصفاة ميناء عبدالله بقيمة 11.9 مليون دينار لمصلحة شركة البترول الوطنية الكويتية.

«ديجتس» تستحوذ على كل «جولف سات كويت» بـ 6 ملايين دينار

أعلنت شركة مجموعة ديجتس ديجيتال انفراستراكتشر لمراكز المعلومات والاتصالات توقيع اتفاقية للاستحواذ على كامل حصص شركة جولف سات كويت لمزودي خدمة الإنترنت الرئيسية.

ووافق مجلس الإدارة على استحواذ شركة مجموعة ديجتس على نسبة 100% من حصص شركة جولف سات كويت، حيث تبلغ القيمة الإجمالية للاستحواذ مبلغ 6 ملايين دينار، يُسدد منها عند التعاقد مبلغ قدره مليون دينار على أن يتم سداد المبلغ المتبقي فور الحصول على موافقة الجهات الرقابية على الإستحواذ.

وتأتي هذه الصفقة في إطار استراتيجية المجموعة للتوسع في قطاع خدمات الاتصالات وتعزيز قدراتها في مجال البنية التحتية الرقمية وخدمات الإنترنت، بما يدعم تكامل أعمال المجموعة وتوسيع نطاق خدماتها في السوق المحلي والإقليمي.

وتخضع عملية الاستحواذ لاستيفاء الموافقات التنظيمية اللازمة، بما في ذلك موافقة الجهات المختصة التي تستغرق وقت وإجراءات لا يمكن تحديدها في الوقت الحالي وسوف نفصح عن ما ينشأ عنها في حينه.

ويأتي هذا القرار في ظل توجه الشركة نحو بناء منصة متكاملة في مجال البنية التحتية الرقمية وخدمات الاتصالات، بما يتماشى مع استراتيجيتها للنمو والتوسع الإقليمي وتعظيم القيمة للمساهمين.

وعن أثر المعلومة الجوهرية على المركز المالي للشركة بينت أن الأثر المالي الحالي يتمثل في سداد دفعة مقدمة بقيمة 1 مليون دينار مرتبطة بعملية الاستحواذ، والتي سيكون لها تأثير جوهري على المركز المالي للشركة في هذه المرحلة.

كما من المتوقع أن يكون للاستحواذ أثر إيجابي على النتائج المالية للشركة على المدى المتوسط والطويل، من خلال تعزيز الإيرادات وتنويع مصادر الدخل، وسيتم تحديد الأثر المالي بشكل أدق بعد إتمام عملية الاستحواذ ودمج العمليات.

«أرجان»: عرض شراء عقار استثماري بـ 13.5 مليون دينار

تلقت شركة الأرجان العالمية العقارية إخطاراً من أحد البنوك المحلية بوجود عرض شراء عقار استثماري داخل الكويت بمبلغ 13.5 مليون دينار. وبناء عليه، قامت الشركة بالموافقة على التنازل عن حق الاسترداد لتنفيذ عملية البيع أو عرضها لأية أطراف أخرى بحد أدنى للسعر مبلغ 13.5 مليون دينار. وأشارت إلى أنه سيتم تحديد أثر المعلومة لاحقاً حال استكمال عملية البيع بالتأثير المالي النهائي على البيانات المالية المجمعة للشركة.

الموافقة لـ «بيت التمويل» على إصدار صكوك بـ 200 مليون دينار

صدرت موافقة هيئة أسواق المال لبيت التمويل الكويتي على إصدار صكوك ضمن الشريحة الأولى الاضافية لرأس المال بقيمة 200 مليون دينار، أي ما يعادل 650 مليون دولار أميركي أو ما يعادلها بالعملات الأخرى. وأشار البنك إلى أنه سيكون هناك أثر إيجابي نظراً لتدعيم قاعدة رأسمال البنك ضمن الشريحة الأولى الإضافية لرأس المال.

«فنادق»: إنهاء ترخيص الشاليه بمنطقة الضباعية

أشارت شركة الفنادق الكويتية «إلى الكتاب الصادر من وزارة المالية إلى شركتنا التابعة شركة مراسي الضباعية العقارية المسجل بعلم الوصول بتاريخ 7 أبريل 2026 والمتضمن إنهاء ترخيص الشاليه رقم 1560 الواقع بمنطقة الضباعية الصادر لصالحها وفسخ الترخيص الإداري وذلك لمقتضيات المصلحة العامة لدولة الكويت».

وأضافت أنه «لما كان قرار إنهاء ترخيص الشاليه المذكور صادراً من وزارة المالية بصفتها جهة حكومية سيادية، فإنه نزولاً من الشركة على ذلك القرار الوزاري لاسيما وصدوره لمقتضيات المصلحة العامة لدولة الكويت التي تحرص الشركة على المشاركة في تحقيقها باعتبارها أحد شركاء الوطن خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

وذكرت الشركة أنها تتقدم بإفصاحها بحسبانه ينطوي على معلومة جوهرية حيث ان إنهاء ترخيص الشاليه لمقتضيات المصلحة العامة لدولة الكويت ينطوي على تأثير مادي نتيجة صدور قرار من قبل جهة حكومية، وتعمل الشركة حالياً على دراسة الأثر المالي وسيتم الافصاح عن أي تطورات جوهرية في حينه.